**التخطيط للتنمية في المجتمعات النامية**

 بقد ظهرت مجموعة من المسميات لوصف دول العالم الثالث منها الدول المتأخرة أو غير النامية والمتخلفة والنامية والأقل نموا، وبغض النظر عن هذه المسميات فإن هناك عدة خصائص أساسية تجمع بينها والتي تحو دون تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لعلً أهمها:

1. **عدم المساواة وسوء توزيع الثروة:**

 يعتقد بعض المفكرين بإنّ عدم المساواة يمكن أنْ يعتبر العقبة الأساس في طريق التنمية في دول العالم الثالث. ومن مظاهر ذلك:

* على ارغم من التفاوت الكبير في دخول الأفراد نجد أنّ كثير من الملاكين واثرياء يبددون أموالهم في نفقات استهلاكية أو من أجل كسب الشهرة.
* إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي يدفع بكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى إيداعها في البنوك الأجنبية.
* يعاني قسم كبير من السكان من سوء التغذية بل حتى من الجوع كما تنقصهم شروط ضرورة للمعيشة كالتعليم والعناية الصحية والسكن.

إن مثل هذه الظروف تنعكس نتائجها في دم استعداد الأفراد للعمل والنتيجة كانت معدل نمو بطيء ومنخفض للإنتاج.

1. **انخفاض الدخل الفردي والقومي:**

 من المؤكد عدم وجود توازن في توزيع الثروة في العالم، والاختلاف بين أغنى الدول وأفقرها اختلاف شاسع إلى درجة ملحوظة.

فمعدل الدخل الفردي فالمملكة المتحدة، التي تمثل في الوقت الحاضر مكانة دنيا في قائمة الدول الغنية أو المتقدمة يصل ما بين 15- 20 ضعف دخل الفرد في أفقر دول العالم، ففي البلدان النامية الفقيرة قد يصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى درجة حادة من الانخفاض تصل إلى أقل من الحد الأدنى للأجر في الأسبوع. وتشير التقارير الخاصة بالأمم المتحدة أنه يعاني أكثر من 500 مليون فرد من سكان العالم من سوء التغذية ويشكل هذا الرقم حوالي خمس المجموع الكلي لسكان العالم الثالث. كما ظهر من دراسة دولية في 70 دولة أنّ هناك 12 دولة يعيش فيها ثلث سكان العالم ومع ذلك يقل الدخل الفردي السنوي فيها عن 50 دولار.

1. **اشتغال غالبية السكان في الزراعة:**

 يتزايد عدد شكان في الدول النامية ممن يتخذون الزراعة والفعاليات المرتبطة بها كمهنة، فالأرض هي المصدر الأساس للثروة ويؤدي التوزيع غير العادل لملكية الأرض في أغلب البلدان النامية إلى أنْ يشكل العدد الصغير من كبار الملاك الطبقة الحاكمة في تلك اللبدان.

 ويعدّ الانتاج الزراعي في معظم الأقطار النامية منخفضاً ويقابل هذا زيادة في النمو السكاني السريع بما لا تستطع الأرض على استيعاب العمل ومن ثم انخفاض قدرتها على انتاج الطعام.

 ومن جهة أخرى ارتبطت الزراعة في البلدان النامية بماكينة هيمنة الصناعة [الغربية](https://www.turess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9)، يعود التفاوت في إنتاجية العامل الزراعي في الدول الصناعية وفي البلدان النامية إلى العوامل المناخية ومدى جودة الأراضي الزراعية والبني التحتية المتاحة، وإلى السياسات الزراعية والاستثمارية، وإلى إمكانات المزارع ومدى توفر الإحاطة الصحية والسكنية والتعليمية للمزارعين وتوفير الخدمات الأساسية، كالماء والكهرباء. ورغم التأثر الإيجابي لعديد البلدان النامية بتطبيق التقنيات الزراعية [الغربية](https://www.turess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9) الحديثة كاستخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المتطورة، لم يرتق مردود المحاصيل الزراعية في البلدان النامية إلى النسق المطلوب، ولم يسطر مزارعوها على تكاليف الإنتاج. ومع ارتباط الزراعة في الدول النامية بماكينة التقدم والتحول في الدول الصناعية المحتكرة للتمويل والتكنولوجيات العصرية والعلوم الحديثة وتهميش المزارعين في البلدان النامية، لعب الاستعمار الجديد منذ خمسينات القرن الماضي دورا هاما في الضعف النسبي لمردودية الزراعة في الدول النامية وعدم تحسن دخل المزارع واتساع الفجوة الغذائية بهدف خلق التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والسيطرة على التجارة الدولية.

 ومن هنا يرى ميردال إنه على البلدان النامية أن تعتمد بصورة أساسية على نفسها في تحقيق التنمية الزراعية والعمل على استخدام الأيدي الزراعية العاملة استخداماً أفضل وأكثر فاعلية وتحسين الانتاج.

1. **الاعتماد على محصول واحد:**

 لقد كانت ولا تزال أغلب البدان النامية تنتج محصولاً واحداً يعتبر المادة الأساسية أو الخام للدول الصناعية التي كانت مسيطرة عليها وخاضعة لمناطق نفوذها. وكانت أسعار المواد الأولية تقرر من قبل الدول المسيطرة فأنها كانت منخفضة جداً على عن المادة الأولية أو الخام بعد تصنيعها حيث تباع بأسعار مرتفعة جداً في الأقطار النامية وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنّ اعتماد الاقطار النامية على انتاج وبيع محصول زراعي واحد معناه استمرار تدهور اقتصادها وزيادة فقرها بينما تزداد الدول الصناعية ثراء وغنى. وحتى بعد أن حصبت كثير من تلك الأقطار على استقلالها السياسي فإنّ اقتصاداتها إنْ لم تكن لا تزال تابعة إلى الدول الاستعمارية التي كانت مسيطرة عليها فأنها واقعة تحت رحمة الأسعار العالمية التي تفرض من بل الدول الغربية المتقدمة والمسيطرة على السوق العالمية.

5-**انخفاض العمر المتوقع بعد الولادة** أو ما يطلق عليه الحياة المتوقعة وارتفاع حجم الأسرة وكثرة صغار السن الذين يستهلكون السلع والخدمات ولا ينتجون شيئاً، علاوة على ذلك فإنّ البلدان النامية تمتاز بارتفاع الأمية فيها وعدم وصول التعليم إلى أغلبية الجماهير خاصة في المناطق الريفية وبين الإناث بصورة خاصة. كما أنَّ كثير من مناطق العالم الثالث تقع فريسة للأمراض وسوء التغذية وتدهور الصحة بوجه عام إلى درجة تؤدي إلى الحد من القدرة على العمل ونقص الانتاجية.

 وفي السنوات الأخيرة حدث تحسن كبير في الخدمات الطبية الأمر الذي أدى إلى قلة الوفيات ولاسيما بين الأطفال ولكن هذا الهبوط في معدل الوفيات لم يصاحبه هبوط في معدل الولادات وبذلك فإنّ السكان في العالم النامي يتزايد بسرعة كبيرة ومن النتائج الاقتصادية الاجتماعية لهذا السكان المرتفع هجرة العمال الزراعيين إلى المدن طلباً للعمل وبدلاً من وجود حياة أفضل نراهم يعيشون في أحياء فقيرة لا تتوفر فيها أبسط الشروط الصحية.

**معوقات التخطيط للتنمية في البلدان النامية**

 بعد استعراض أبرز الخصائص الموجودة في البدان النامية لابدّ وأنْ نناقش بوجه عام أهم المعوقات التي تقف في طريق التنمية وتؤخرها عن اللحاق بركب التقدم، ولما كان قسم من هذه الخصائص نوقشت من قبل نكتفي هنا بالإشارة إلى الأمور التي لم تذكر أو الجوانب التي لم نعطيها ما تستحق من اهتمام.

 ويمكن إيجاز أهم معوقات التخطيط للتنمية في العالم الثالث على النحو الآتي:

1. **الانفجار السكاني:** يمكن أن نتناول الموضوع بالنقاط الآتية.
* أن العالم الثالث يعيش في ظل انفجار سكاني غير مسبوق نتيجة للتقدم الذي حصل في مجال الطب والصحة ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية الذي أدى إلى انخفاض كبير في معدلات الوفيات في هذه الأقطار.
* والمشكلة الأكبر هنا إنّ هذا الانخفاض في معدلات الوفيات لم يرافق أي تغير في معدل الولادات الأمر الذي نتج عنه وجود زيادة طبيعية في السكان تفوق مثيلتها في الأقطار المتقدمة.
* ومن جهة أخرى إنّ انخفاض الوفيات هذا أدى إلى زيادة كبيرة تقدر ب 40% من صغار السن والأطفال الذين يشكلون ضغطاً كبيراً على الاقتصاد لأنّ هؤلاء مستهلكين فقط دون إضافة إلاّ الشيء القليل إلى الانتاج.
* إضافة إلى أنّ هذه الزيادة لم ترافقها زيادة في تراكم رأس المال والتجديدات التكنولوجية التي يمكن أن توظف في الزراعة لإنتاج المواد الغذائية.
* نعتقد أنّ الحل عندما تستطيع حكومات العالم الثالث النجاح في تبديل رغبات الناس بحيث يكون التحول نحو الأسر الصغيرة. ولكن كيف نواجه هذا المطلب في ظل القيم الاجتماعية والتقاليد إنه أمر بالغ الصعوبة.
* وهناك من يرى إن فكرة الزيادة السكانية أمر جيد في هذه البلدان لأن الضغط السكاني يعتبر قوة دافعة للأفراد لإحداث التجديدات والأساليب الانتاجية الجديدة التي تسهم في زيادة الانتاج... لكن لو نظرنا إلى أقطار العالم الثالث لرأينا كثير من الأدلة التي تشير بأن الزيادة السكانية تحد من سرعة التنمية.
1. **تخلف الزراعة:**

لو نظرنا إلى واقع الزراعة في البلدان النامية، نجد أن الزراعة في هذه البلدان والتي تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لتلك الدول لا تزال متخلفة وغير متطورة، ويرجع ذلك إلى العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجه الزراعة والتنمية الزراعية، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

* أنّ معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو صخري أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.
* أنّ كثيراً من البلدان تعاني قلة مياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها.
* أنّ كثيرُ من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها نظراً للإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة.
* تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي. مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض وسوء فلاحتها ورداءة أنواع البذور وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة وما إلى ذلك.
* انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح.
* عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.
* عدم توفر نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.
* عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية، لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الزراعية بشروط ميسورة.
* قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى.
1. **انخفاض مستوى التعليم:**

 يعد التعليم الركيزة الاساسية لبناء الامم المتحضرة، لذا سعت الدول النامية منذ نيل استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين الى الاهتمام بالتعليم، لإزالة عوامل التخلف، والالتحاق بمركب الامم المتحضرة.

 تبرز اشكالية تلك الركيزة في هذه الدول من خلال الاهتمام الكبير للدولة بها مقابل ادائها الضعيف او المعوق للمركب الحضاري. اذ يتمثل ذلك بجلاء في الفجوة الواسعة بين العدد المأهول لأبنائها الذين يذهبون للمدارس والجامعات، والمستوى الضعيف للتعليم الذي يحصلون عليه. إنَّ هذه الاشكالية خلقت ازمة ضعف مستوى التعليم في الدول النامية، مما حول وظيفة التعليم الى اداة لشل مسيرة المركب الحضاري بدلاً من تنميته كما هو الحال في الدول الغربية.

 يمكن استنتاج هذه الاشكالية بسهولة من خلال قراءة الارقام التي توصل اليها تقرير التنمية الدولي، والذي يصدر سنويا من قبل البنك الدولي (World Bank)، حيث افاد التقرير بأن مليار ونصف طالب يذهبون للمدرسة يومياً، وتبلغ كلفة تعليمهم (5%) من اجمالي الناتج القومي للعالم.

 لقد تضاعفت ثلاث مرات نسبة الطلبة البالغين الذين يكملون سنوات الدراسة في الدول ذات الدخل المنخفض للفترة من 1950 الى 2010. لكن من جانب اخر، يفشل في كينيا وتنزانيا واوغندة 75% من طلبة المرحلة الثالثة في قراءة جمل بسيطة، ولم يتمكن 50% من طلبة المرحلة الخامسة في القرى الهندية من احتساب الارقام بشكل دقيق، وان معدل مستوى الطلبة في الدول الفقيرة بمجالي الرياضيات واللغات هي اقل بنسبة 95% من اقرانهم في الدول المتقدمة.

لتسليط الضوء على تلك الاشكالية بشكل دقيق ينبغي ان نجيب على سؤالين مركزيين هما: ما هي اسباب تنامي تلك الظاهرة؟ وآليات معالجتها؟

**هناك عدة اسباب وراء تنامي تلك الظاهرة اهمها ما يأتي:**

* ضعف المستوى العملي للتدريسيين.
* عدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات العلمية، فضلا عن التركيز على البعد النظري والانساني.
* الافراط بالعدد الكبير لساعات الدراسة، مما يفضي الى تشتيت ذهن الطالب، فضلاً عن عدم توفير المدارس لوجبات الطعام للطلبة على غرار الدول الغربية.
* الفساد المستشري في المؤسسات التعليمية، والذي يعيق توظيف الاموال المخصصة للجانب التعليمي بشكل بناء.
* اهتمام الطبقات السياسة في توسيع عدد المؤسسات التعليمية ورفع عدد الطلبة، الذي يعدونه منجزاً سياسياً بذاته، من دون الاهتمام الحقيقي بمخرجات التعليم.

 انّ استمرار ظاهرة عدم التوازن القائم بين ارتفاع عدد الطلبة ومستوى معرفتهم العلمية يسهم بتعميق الفجوة الحضارية بين الدول النامية والمتقدمة، فضلاً عن تهيئة البيئة الملائمة لبروز الجماعات الارهابية في دول الجنوب بشكل دوري.

**آليات معالجة الظاهرة:**

* ايلاء اهمية كبيرة لتعليم طلبة المراحل الاولية، كونهم يشكلون القاعدة التي تحدد مدى نجاح العملية التعليمية.
* اعادة النظر بالمناهج الدراسية في ضوء التقدم العلمي السريع، والتركيز على البعد العملي.
* رفع المكانة الاجتماعية والعلمية للتدريسين من خلال رفع مستوى مرتباتهم، واخضاعهم لتدريبات دورية.
* اعادة النظر بآلية التعليم المجاني على المستوى الجامعي في الاقل، كون آلية التعليم المجاني اثبتت فشلها الذريع، وضرورة اعتماد معيار مستوى اداء الطالب في تحديد رسوم التعليم.
* اعتماد تقييمات موضوعية للطلبة بناءً على ادائهم العملي، بعيداً عن اخضاع التعليم للمتغيرات العرضية التي تبرز في المراحل الحرجة التي تمر بها الامم.
* الحرص على توفير الطعام اثناء ساعات الدراسة لضمان ديمومة انتباه واستيعاب الطلبة.
1. **عدم وجود الوعي الاجتماعي بأهمية التخطيط والذي يعود بصورة أساسية** إلى التخلف الثقافي في هذه الأقطار، إنّ خضوع هذه الأقطار إلى السيطرة الاجنبية أدى إلى ركود فكري وجمود ثقافي كما أنّ طبيعة الإطار الاجتماعي والحضاري القائم أدت إلى صعوبة تقبل كثير من الاختراعات والاكتشافات التي تناقض ما هو مألوف وما اعتاد عليه الناس لفترة طويلة من الزمنـ فلا بدّ عند إدخال أي اكتشاف أو اختراع من معرفة رأي الناس ومدى تقبلهم لهذا الاكتشاف وهل سيؤيدون وجوده أو أنهم سيقفون موقف المعارضة منهـ فلا بدّ من إيمان الناس الذين توضع المشروعات التنموية من أجلهم بأهمية وفائدة تلك المشروعات سواء كانت زراعية أم صناعية.
2. **هجرة الكفاءات إلى الخارج:**

 ترتبط هجرة الكفاءات من الدول الأكثر تخلفا إلى الدول الأكثر تقدما بعوامل دفع من الدول الأولى وبعوامل جذب (أو شد) من الدول الأخيرة، بمعنى أن كل عامل من عوامل الهجرة يمكن أن يكون دافعاً للكفاءات أو جاذباً لها في بلد من البلدان اعتمادا على درجة النمو والتقدم التي بلغها هذا البلد. وانطلاقا من ذلك فإننا عندما نحدد العوامل الدافعة للهجرة نكون قد حددنا تلقائيا العوامل الجاذبة لها مع الأخذ بنظر الاعتبار تعاكس التأثير بين النوعين. وبشكل عام فإن دوافع هجرة الكفاءات من البلدان النامية (أو عوامل جذبها من الدول المتقدمة) يمكن تحديدها بما يأتي:

* تفاوت الدخول:

 يرى الباحثون بعامةٍ، أنّ مستوى الدخل، يعد من الأسباب الأساسية المؤثرة في مجال هجرة الكفاءات، فالبحث عن دخل حقيقي مجزي من قبل أي فرد هو شيء طبيعي ومنطقي ولاسيما عندما يشعر هذا الفرد بامتلاكه المؤهلات العلمية والعملية اللازمة للحصول على هذا الدخل، وبعكسه إذا وجد الفرد أن دخله لا يتناسب وكفاءته وأنه غير قادر (مع ارتفاع الأسعار أيضا) على توفير ابسط الاحتياجات الإنسانية له ولعائلته، كما يحصل في بعض البلدان النامية، فإن أنظاره تتجه حتما نحو الدول المتقدمة ذات الدخول العالي.

- فرص العمل وظروفه:

 يختص البعض من أبناء البلدان النامية في أثناء دراستهم في الدول المتقدمة باختصاصات نادرة بحكم تطورها وحداثتها وبما يفوق إمكانيات ومستوى تقدم بلدانهم، لذلك يواجهون عند عودتهم مشكلة عدم الاستيعاب لما يحملونه من اختصاص، بينما يلاحظ أن أماكن العمل مهيأة لهم في الدول التي درسوا فيها.

من ناحية ثانية يعاني البعض من الأشخاص الكفوئين من عدم حصولهم على فرص العمل التي تناسب اختصاصاتهم في البلدان النامية، بل والأدهى من ذلك هو عدم حصول قسما من المؤهلين على أية فرصة عمل بالمرة لاسيما في البلدان التي لا تملك خطط جيدة لربط التعليم بالتنمية وبما يؤدي إلى خلق فائض عن حاجة البلد في اختصاصات معينة وعجز في اختصاصات أخرى.

* الاسباب السياسية:

  إنّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومنذ زمن طويل في معظم البلدان النامية وما صاحبها من تغييرات سياسية في بعض هذه البلدان تشكل سببا من أسباب الهجرة للكفاءات التي تكون في بعض الأحيان محل عدم ثقة نتيجة لما تحمله من أفكار وآراء متطورة، وهذا الأمر (مع عوامل أخرى ومنها اقتصادية اشرنا لها) يترك في نفسية هؤلاء حالة من القلق والاضطراب والخوف على المستقبل.

 إنّ فقدان الاستقرار السياسي وما ينجم من احتمال قيام أوضاع سياسية واقتصادية وإدارية مرتبكة لا تنسجم وما تحتاج إليه الكفاءة من جو هادئ للإبداع والابتكار والعطاء يشكل عامل جوهري للهجرة، فالظروف السياسية في أي بلد تنعكس على مواطنيه لاسيما منهم الباحثين عن حالة الاستقرار لزيادة نتاجهم العلمي، وهم ذوو العقول المفكرة، فعندما تحدث أزمات وأحداث ساخنة تزداد حركة الهجرة العلمية والفنية إلى مناطق أكثر استقرارا في العالم، بخاصة عندما تصل هذه الأحداث إلى حد المساس بحياة أصحاب العقول والعلماء.

 وعليه فإن هناك حاجة ملحة لمي تفكر القطار النامية بوضع جميع المحفزات والامتيازات لاسترجاع العقوق المهاجرة لاتَّ هجرتهم قد أدت إلى نتائج سلبية على التنمية أهمها نتيجتين: أولهما- مضاعفة النقص الذي تعاني منه أغلب هذه الأقطار في كثير من الاختصاصات المطلوبة لعملية التنمية. وثانيهما- خفض نسبة السكان الفعالين اقتصادياً بالنسبة لمجموع السكان فبدلاً من مساهمة أصحاب الكفاءات من المهاجرين في تنمية وتطوير مجتمعاتهم التي هي بأمس الحاجة إليهم فإنهم قد ساهموا في تطوير المجتمعات المتقدمة التي هاجروا إليها.